سياسة أليات الرقابة والاشراف على الجمعية وتقييمها

للجمعية التعاونية للسياحة الزراعية والريفية والبيئية

المقدمة:

ان سياسة أليات الرقابة والاشراف تعد مطلبا أساسيا من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية حيث إنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها تعزز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لتمنع مخاطر الفساد والاحتيال وتعمل على تطوير العملية الإدارية

النطاق:

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقا للأنظمة

البيان:

أولا: الرقابة بالتقارير الإدارية

ان التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتمادا كليا في تقييم اداء الجمعية وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى الى مجلس الإدارة لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة وأن تعد هذه بصفة دورية وبانتظام ويجب اعدادها بطريقة جيدة وواضحة ومنها:

1. التقارير الدورية وتكون هذه من العاملين بصفة فصلية او بعد انتهاء مرحلة معينة من المشروع او بعد الانتهاء من المشروع
2. تقارير سير الاعمال الإدارية وتكون هذه التقارير من المدراء الى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة
3. تقارير تقييم أداء المشاريع وتكون لتحليل الظروف مشاريع سابقة ولاحقة لتساعد الإدارة العليا على اتخاذ التصرف السليم في توجيه القرارات
4. تقارير تقييم أداء العاملين وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المبشرين لمرؤوسيهم وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات ومدى تعاونهم مع فريق العمل وغيره من معايير واضحة مناسبة للجمعية
5. المذكرات والرسائل المتبادلة تكون بين الإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم

التقارير الخاصة:

1. تقارير الملاحظة الشخصية
2. تقارير الاحصائيات والرسوم البيانية
3. مراجعة الموازنات التقديرية
4. متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات
5. مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية
6. مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة
7. تقييم ومراجعة المشاريع

ثانيا: المبادئ

1. مبدأ التكاملية تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية
2. مبدأ الوضوح والبساطة سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليساهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة
3. مبدأ سرعة كشف الانحرافات والابلاغ عن الأخطاء ان نظام الرقابة وفاعليته في الجمعية لكشف انحرافات والتبليغ عنها بسرعه وتحديد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والاخطاء
4. مبدأ الدقة: ان دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية للمشاكل

المسؤوليات:

تطبيق هذه السياسة من ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعلمون تحت إدارة واشراف الجمعية الاطلاع على الأنشطة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والالمام بها والتوقيع عليها والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والاقسام بنسخة منها

تم الاطلاع على سياسة أليات الرقابة والاشراف على الجمعية وأدراك ما جاء فيها من مضامين وتعليمات يجب العمل بها

م	الاسم	العمل بالجمعية	التوقيع
1	الأستاذ راضي بن عبد الله الحربي	رئيس مجلس الإدارة	
2	الأستاذ عبد الله بن عبد الرحمن الخراشي	نائب رئيس مجلس الإدارة	
3	الأستاذ عمرو بن راشد العمرو	المشرف المالي وأمين المجلس	
4	الدكتور صالح بن عباس الغامدي	عضو في مجلس الادارة	
5	الأستاذ خالد بن صالح السيف	عضو في مجلس الادارة	